الاقتصاد والأعمال

«برقان» يعلن عن الفائز الجديد بسحب حساب «الثريا للراتب»

أعلن بنك برقان عن فوز رولا حسني ابراهيم محمد عبدالواحد بسيارة "نيسان باترول" ذات الدفع الرباعي خلال سحب حساب "الثريا للراتب" الشهري، وقد أعربت الفائزة عن سعادتها بالفوز بالسيارة.

مع السحب الشهري، يحصل العميل على فرصة لربح سيارة نيسان باترول ذات الدفع الرباعي كل شهر و مقابل كل 10 د.ك متوفرة في الحساب يحصل العميل على فرصة واحدة.
وأوضح البنك أنه يمكن فتح حساب "الثريا" للراتب، بالدينار الكويتي، أو غيره من العملات، وأنه يمنح صاحبه العديد من المميّزات، ومنها الحصول على قرض أو بطاقة إئتمانية تناسب احتياجاته، بالإضافة الى ذلك، الإستفادة من العروض والخصومات على مدار العام.

بنهاية الربع الأول من عام 2018

«الشال»: 2.747 مليون عامل في الكويت

قال تقرير الشال الاسبوعي الصادر عن العمالة و الأعداد والأجور وقطاع العمل خلال الربع الأول 2018 : تشير آخر الإحصاءات الصادرة من الإدارة المركزية للإحصاء عن عدد العمالة في دولة الكويت كما في نهاية الربع الأول من عام 2018 مصنفه وفقاً للعدد والجنس والجنسية والأجور والأعمار.. الخ، بلغ حجمها بنحو 2.064 مليون عامل من غير احتساب عدد العمالة المنزلية (2.034 مليون عامل في نهاية عام 2017)، وعند إضافة حجم العمالة المنزلية –القطاع العائلي– وما في حكمها، البالغة نحو 683.5 ألف عامل، يصبح المجموع نحو 2.747 مليون عامل (2.712 مليون عامل في نهاية عام 2017)، وتبلغ نسبة العمالة المنزلية، نحو 24.9% من إجمالي العمالة في الكويت كما في نهاية الربع الأول من عام 2018 (25% من إجمالي العمالة في نهاية عام 2017.

وبلغ معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية في القطاع العام نحو 1782 دينار كويتي (1769 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، وبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات نحو 1271 دينار كويتي (1265 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، بفارق بحدود 28.7% لصالح أجور الرجال. ويبلغ معدل الراتب الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الحكومي نحو 714 دينار كويتي (710 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، ويبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 658 دينار كويتي (656 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، بفارق لصالح الذكور بحدود 7.9%، أي أن الفارق بين الجنسين أكثر عدالة في حالة غير الكويتيين. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين في القطاع الحكومي نحو 1485 دينار كويتي (1478 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، ويبلغ نفس المعدل لغير الكويتيين نحو 687 دينار كويتي (684 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، بفارق بين المعدلين بحدود 116.2% لصالح الكويتيين.

ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور الكويتيين في القطاع الخاص نحو 1384 دينار كويتي (1387 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، أي أدنى بنحو 22.3% من معدل أجر الذكور في القطاع الحكومي، ويبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات في القطاع الخاص نحو 835 دينار كويتي (835 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، أي أدنى بنحو 34.3% من معدل زميلاتهم في القطاع الحكومي، ولا شك أن مخصصات دعم العمالة المواطنة تؤدي إلى ردم تلك الفروق. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص نحو 263 دينار كويتي (261 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، أي نحو 36.8% من مستوى زملائهم في القطاع الحكومي، ويبلغ معدل الأجر الشهري للإناث غير الكويتيات في القطاع الخاص نحو 377 دينار كويتي (375 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، وهو أعلى من معدل أجر الذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص بنحو 30.3% ولكنه أدنى من معدل زميلاتهم في القطاع الحكومي بنحو 42.7%.

وفي حال دمج القطاعين، الحكومي والخاص، يبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين الذكور نحو 1693 دينار كويتي (1684 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، وللإناث الكويتيات في نفس القطاع نحو 1195 دينار كويتي (1189 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، ويتسع الفارق لصالح الذكور إلى 29.4%. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين 275 دينار كويتي (274 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، ويبلغ للإناث نحو 443 دينار كويتي (442 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، ويصبح الفارق لصالح الإناث نحو 37.9%. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين ذكور وإناث في القطاعين نحو 1411 دينار كويتي (1405 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، ويبلغ لغير الكويتيين نحو 292 دينار كويتي (291 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، ولابد من إعادة التذكير بأن كل هذه الأرقام لا تشمل العمالة المنزلية التي سوف تترك أثر كبير للأدنى على معدلات أجور غير الكويتيين لو أخذت في الإعتبار.

ويبلغ عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي وفقاً لنفس المصدر نحو 297.1 ألف عامل، (294.3 ألف عامل في نهاية عام 2017)، ويبلغ عددهم في القطاع الخاص نحو 72.1 ألف عامل (71.2 ألف عامل في نهاية عام 2017) أي أنها عمالة موزعة إلى نحو 80.5% عمالة حكومية و19.5% عمالة قطاع خاص. وتبلغ نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي من حملة الشهادات ما فوق الجامعية، ونحو 15.5% لمن يحملون شهادات فوق الثانوية ودون الجامعية، ونحو 21.9% لحملة الشهادات الثانوية أو ما يعادلها، أي أن نحو 81.7% من موظفي القطاع الحكومي متعلمون، ورغم ذلك ظلت إنتاجية القطاع ضعيفة، أما بسبب بيئة العمل المزدحمة وغير المنظمة، أو بسبب ضعف المستوى التعليمي أو حتى إنتشار شهاداته المضروبة.

وفي فقرة في تقرير الأسبوع القادم، سوف نعرض لتوزيع العمالة وفقاً لجنسياتها شاملة للعمالة المنزلية، ومع بعض التوسع في توصيف الأخيرة، أي العمالة المنزلية.

العقار المحلي

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل –إدارة التسجيل العقاري والتوثيق– (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى انخفاض في سيولة سوق العقار في أغسطس 2018 مقارنة بسيولة يوليو 2018، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر أغسطس نحو 135.6 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بما نسبته 74.6%– عن مستوى سيولة شهر يوليو 2018، البالغة نحو 535 مليون دينار كويتي، وانخفضت بما نسبته 15%– مقارنة مع سيولة أغسطس 2017، عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 159.6 مليون دينار كويتي. وربما يعزى معظم الانخفاض في سيولة السوق إلى الانخفاض الصيفي الموسمي في شهر أغسطس، إضافة إلى عطلة عيد الأضحى الطويلة ضمنه والتي إستغرقت 5 أيام عمل.

وتوزعت تداولات أغسطس 2018 ما بين نحو 131.9 مليون دينار كويتي عقوداً، ونحو 3.7 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 309 صفقة، توزعت ما بين 298 عقوداً و11 وكالات. وحصدت محافظة مبارك الكبير أعلى عدد من الصفقات بـ 84 صفقة وممثلة بنحو 27.2% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة الأحمدي بـ 68 صفقة وتمثل نحو 22%، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 22 صفقة ممثلة بنحو 7.1%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 65 مليون دينار كويتي منخفضة بنحو 62.4%– مقارنة مع يوليو 2018، عندما بلغت نحو 173 مليون دينار كويتي، وارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 47.9% من جملة قيمة تداولات العقار، مقارنة بما نسبته 32.3% في يوليو 2018. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 105.7 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر أغسطس 2018 أدنى بما نسبته 38.5%– مقارنة بالمعدل. وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 221 صفقة مقارنة بـ 495 صفقة في يوليو 2018، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص حول 294 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 349 ألف دينار كويتي في يوليو 2018، أي بإنخفاض بحدود 15.8%–.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 63.1 مليون دينار كويتي أي بانخفاض بنحو 73.4%– مقارنة بالشهر السابق (يوليو 2018)، حين بلغت نحو 236.7 مليون دينار كويتي، وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 46.5% مقارنة بما نسبته 44.2% في يوليو 2018. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 104 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر أغسطس أدنى بما نسبته 39.4%– مقارنة بمعدل 12 شهراً. وانخفض عدد صفقاته إلى 85 صفقة مقارنة بـ 204 صفقة في يوليو 2018، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 742 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 1.16 مليون دينار كويتي في يوليو 2018، أي بإنخفاض بحدود 36%–.

وانخفضت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 7.5 مليون دينار كويتي، أي انخفضت بنحو 94%– مقارنة مع يوليو 2018، حين بلغت نحو 125.3 مليون دينار كويتي. وانخفضت مساهمته في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 5.6% مقارنة بما نسبته 23.4% في يوليو 2018. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 41.6 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر أغسطس أدنى بنحو 81.9%– عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 3 صفقات مقارنة بـ 30 صفقة لشهر يوليو 2018، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر أغسطس 2018 نحو 2.5 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل يوليو 2018 والبالغ نحو 4.2 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بحدود 39.8%–.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر أغسطس بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (أغسطس 2017) نلاحظ أنها حققت إنخفاضاً من نحو 159.6 مليون دينار كويتي إلى نحو 135.6 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 15%–، كما أسلفنا. وشمل الإنخفاض سيولة النشاط التجاري بنسبة 85.6%– ونشاط السكن الخاص بنسبة 8.3%–، بينما ارتفع نشاط السكن الإستثماري بنسبة 74.2%.

وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية العام الجاري حتى شهر أغسطس 2018 بمثيلتها من عام 2017، نلاحظ ارتفاعاً في إجمالي سيولة السوق العقاري، من نحو 1.646 مليار دينار كويتي إلى نحو 2.298 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته 39.6%. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق خلال ما تبقى من السنة (4 شهور) عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق (عقوداً ووكالات) نحو 3.446 مليار دينار كويتي، وهي أعلى بما قيمته 1.065 مليار دينار كويتي عن مجموع السنة الماضية، ذلك لأن تداولات النصف الثاني من العام الفائت كانت ضعيفة، أي ارتفاع بما نسبته 44.7% عن مستوى عام 2017، الذي بلغت قيمة تداوله نحو 2.382 مليار دينار كويتي.

الفساد والتنمية بالكويت

في كتاب للدكتور "طارق الدويسان" تحت مسمى "التنمية في الكويت" يبدأ بجملة مفادها "لن يمكنك تحسين ما لا يمكنك قياسه"، ويعرض لإثنا عشر مؤشر هي الركائز لأي مشروع تنموي، ويخلص إلى أن القياس يوحي بأن الكويت متأخرة في معظمها. وإن أرادت الكويت تحسين فرص نجاح مشروعها التنموي، فعليها اللجوء إلى تحسين موقعها في تلك المؤشرات القابلة للقياس، وما عدا ذلك، يظل المشروع مجرد جهد إنشائي. ونعتقد بصحة ما ذهب إليه الكاتب، وهو جهد يشكر عليه، وسوف نحصر إهتمامنا في فقرتنا على مؤشره الأول، أو موقع الكويت في مؤشر مدركات الفساد.

فالفساد، هو النمل الأبيض، أو الأرضة، لا تستقيم أساسات البناء إن نصبت على قواعد تسكنها وتقتات عليها تلك الآفة، والتطور التاريخي لوضع الفساد في الكويت، يوحي بأنه تحول إلى وباء يزداد استشراءه بمرور الزمن. بدأ مؤشر مدركات الفساد في الصدور في عام 1995، وهو مؤشر محايد وله صدقية عالية، وشمل المؤشر الكويت ضمن الدول التي يغطيها منذ عام 2003، حينها كانت الكويت أقل فساداً بكثير، وحققت 53 نقطة من أصل 100 نقطة، وكانت في الترتيب 35 ضمن الدول المغطاة في المؤشر. ولكن، بعد 6 سنوات، أي في عام 2009، انخفضت الدرجة التي حققتها إلى 41 من أصل 100، وأصبحت في الترتيب 66 ضمن الدول المغطاة في المؤشر، وربما كان ذلك لأنها سنة بدء رشاوي النواب.

أفضل درجة حققتها بعد ذلك كانت 49 نقطة في عام 2015، وكانت السنة التالية لإنهيار أسعار النفط، ولا نجزم بوجود علاقة بين الأمرين، وحسنت ترتيبها بين الدول المغطاة في المؤشر من الترتيب 69 في عام 2014، إلى الترتيب 55 في عام 2015. ذلك لم يدم طويلاً، ففي عام 2016، عادت إلى تحقيق نفس مستوى النقاط الأدنى الذي حققته في عام 2009، أو 41 نقطة من أصل 100، وفقد ترتيبها ضمن دول المؤشر 20 مركزاً في عام واحد ليرتفع ترتيبها إلى الدولة رقم 75. ولم يتوقف الإنحدار عند ذلك الحد، فحصيلة نقاط عام 2017 كانت الأدنى خلال السنوات الـ 15 الفائتة، حيث حصدت 39 نقطة فقط، وتخلف ترتيبها ضمن دول المؤشر إلى الترتيب 85، فاقدة 10 مراكز أخرى عن مستوى عام 2016.

وللأسف، كل مؤشرات التنمية الأحد عشر الأخرى الواردة في الكتاب، لا يمكن تحقيق تقدم فيها ووباء الفساد يستشري، حتى لو حدث بعض التقدم غير المستدام لعام 2018، فقد سبق أن تحقق ذلك في عام 2006 48– نقطة–، وفي عام 2015 49– نقطة–، فلن يكون سوى تحسن مؤقت. فمؤشرات مثل التنمية البشرية أو المساواة ضمن الجنس أو بين الجنسين، أو كفاءة الأداء الحكومي أو الإبتكار وغيرها، كلها مرتبطة بنظافة وكفاءة الإدارة العامة، وذلك لا يتحقق بالتعايش مع هذا المستوى من الفساد. لقد كادت أن تضيع معظم إنجازات ماليزيا عندما استشرى فساد إدارتها العامة لولا ثورة "مهاتير محمد" مؤخراً، وكانت أولى خطواته بعد فوزه في الإنتخابات الأخيرة تغيير تلك الإدارة، والحكومات ليست سوى إدارات تكافأ وتعاقب وفق أدائها، وقمة خطاياها هي التسامح مع إستشراء الفساد.

بيت التمويل

أعلن بيت التمويل الكويتي نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 114.5 مليون دينار كويتي، وبارتفاع بلغ نحو 21.8 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 23.5%، مقارنة بنحو 92.7 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2017. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وبذلك، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 35.5 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 235.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 200.3 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 46.7 مليون دينار كويتي أي نحو 13.6%، وصولاً إلى نحو 389.9 مليون دينار كويتي مقارنة بما قيمته 343.2 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، وجاء ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 67 مليون دينار كويتي أو بنحو 31.8%، وصولاً إلى نحو 277.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 210.8 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 26.1 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 29.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 55.9 مليون دينار كويتي.

ومن جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 11.16 مليون دينار كويتي أو نحو 7.8%، وصولاً إلى نحو 154.07 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 142.91 مليون دينار كويتي، نتيجة ارتفاع بند تكاليف موظفين بنحو 11.43 مليون دينار كويتي وبند مصروفات عمومية وإدارية بنحو 695 ألف دينار كويتي، مقابل انخفاض بند الإستهلاك بنحو 961 ألف دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 39.5%، بعد أن بلغت نحو 41.6% خلال الفترة ذاتها من عام 2017. وارتفع إجمالي المخصصات بنحو 14.87 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 98.03 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 83.16 مليون دينار كويتي. وهذا كله يفسر ارتفاع هامش صافي الربح، إلى نحو 29.4%، مقارنة بنحو 27% للفترة نفسها من العام السابق.

وارتفع إجمالي موجودات البنك بما قيمته 265.6 مليون دينار كويتي وبنسبة 1.5%، ليصل إلى نحو 17.624 مليار دينار كويتي مقابل نحو 17.358 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017، ولو تمت مقارنة إجمالي الموجودات مع الفترة نفسها من عام 2017 سنجد أنه ارتفع بنحو 458.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 2.7%، حين بلغ نحو 17.165 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مدينو تمويل بنحو 344.9 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 3.7%، وصولاً إلى نحو 9.561 مليار دينار كويتي (54.3% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 9.216 مليار دينار كويتي (53.1% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017، وارتفع بنحو 647 مليون دينار كويتي أو بنسبة 7.3% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، حين بلغ نحو 8.914 مليار دينار كويتي (51.9% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي حسابات المودعين نحو 80% مقارنة بنحو 77.8%. وارتفع بند نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية بنحو 172.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 13.7%، وصولاً إلى نحو 1.435 مليار دينار كويتي (8.1% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 1.262 مليار دينار كويتي (7.3% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017، وارتفع بنحو 120.9 مليون دينار كويتي أي بنسبة 9.2% (7.7% من إجمالي الموجودات) مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، حين بلغ نحو 1.314 مليار دينار كويتي. بينما انخفض بند موجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع بنحو 306.9 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 94.6%، وصولاً إلى نحو 17.4 مليون دينار كويتي (0.1% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 324.3 مليون دينار كويتي (1.9% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017. وانخفض بنحو 300.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 94.5%، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حين بلغ نحو 318.1 مليون دينار كويتي (1.9% من إجمالي الموجودات)، وتحقق ذلك نتيجة إعادة تصنيف شركة تابعة مصنفة كموجودات محتفظ بها لغرض البيع وإدراجها ضمن شركة زميلة.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعاً، بلغت قيمته 408.6 مليون دينار كويتي ونسبته 2.7%، لتصل إلى 15.651 مليار دينار كويتي، بعد أن كانت 15.242 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017، ولو قارنا إجمالي المطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق، سنجد أنها ارتفعت بنحو 517 مليون دينار كويتي أو بنحو 3.4%، حيث كانت آنذاك نحو 15.133 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88.8%، بعد أن كانت نحو 88.2%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017، حيث ارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 37.8% بعد أن كان عند 33.7%، وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) ليصل إلى نحو 10.4% مقارنة بنحو 9.1%. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) ليصل إلى نحو 1.3% بعد أن كان عند 1.1%، وارتفعت ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك (EPS) إلى نحو 15.32 فلساً، مقارنة بنحو 13.06 فلساً. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 17.7 ضعف (أي تحسن) مقارنة بنحو 18.5 ضعف، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم (EPS) بنحو 17.3%، مقارنة بارتفاع أقل في السعر السوقي بنحو 11.6% مقارنة مع 30 يونيو 2017، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.7 ضعف مقارنة بنحو 1.4 ضعف.

بورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي (4 أيام تداول بسبب عطلة رأس السنة الهجرية) مختلطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 430.2 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 3.5 نقطة ونسبته 0.8% عن إقفال الأسبوع الماضي، وارتفع بنحو 43.2 نقطة أي ما يعادل 11.2% عن إقفال نهاية عام 2017.

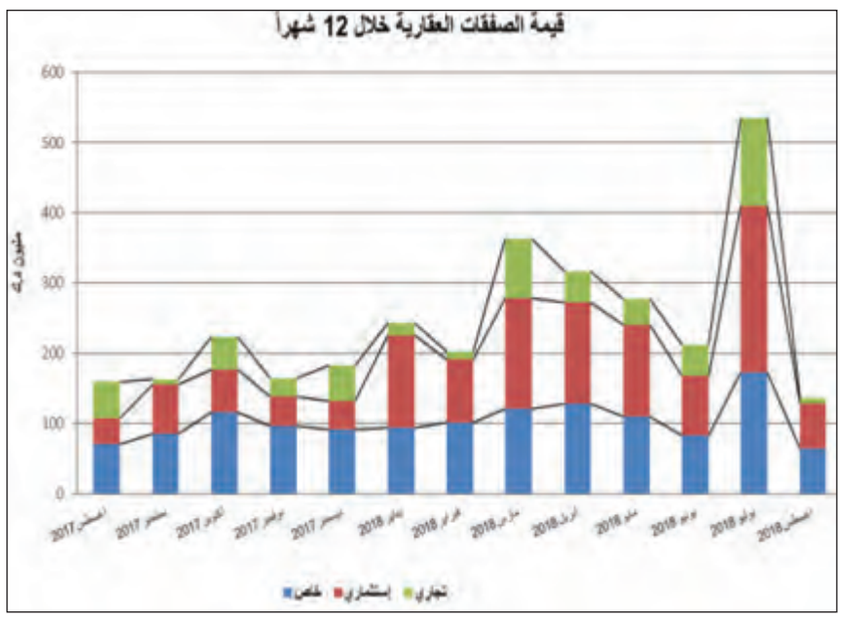

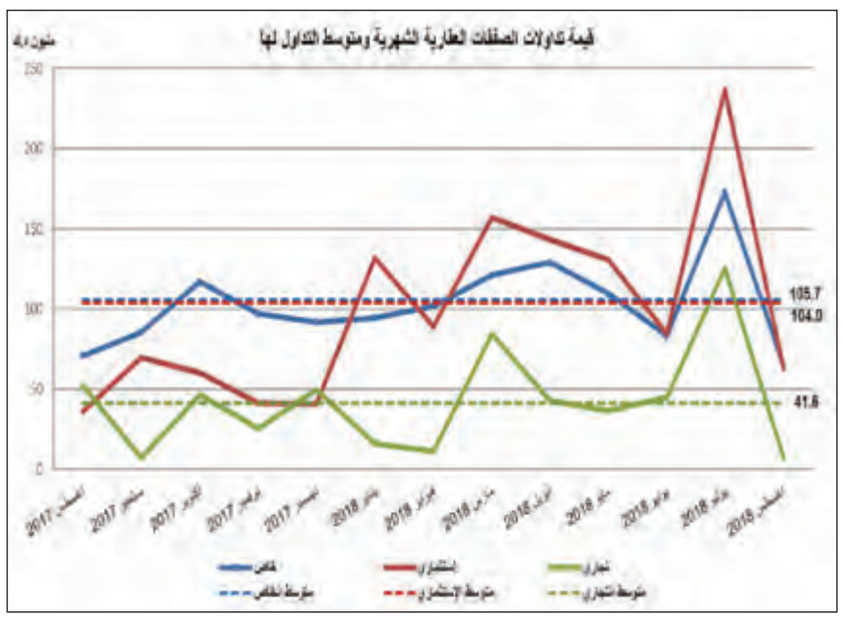

البيان	2018/06/30 (ألف دينار كويتي)	2017/06/30 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الموجودات	17,623,615	17,165,407	458,208	%2.7
مجموع المطلوبات	15,650,502	15,133,468	517,034	%3.4
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	1,781,531	1,795,502	13,971-	%0.8-
مجموع الإيرادات التشغيلية	389,874	343,178	46,696	%13.6
مجموع المصروفات التشغيلية	154,071	142,905	11,166	%7.8
المخصصات	98,025	83,155	14,870	%17.9
الضرائب	19,525	18,001	1,524	%8.5
الخسارة بعد الضرائب من العمليات الموقوفة	3,738-	6,400-	2,662	%41.6
صافي الربح	114,515	92,717	21,798	%23.5
المؤشرات				
**العائد على معدل الموجودات	%1.3	%1.1		
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%10.4	%9.1		
**العائد على معدل رأس المال	%37.8	%33.7		
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)	15.32	13.06	2.26	%17.3
القفل سعر السهم (فلس)	539	483	56	%11.6
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	17.7	18.5		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.7	1.4		

- نسبة العمالة المنزلية تبلغ نحو 24.9 بالمئة من إجمالي العمالة في الكويت
- معدل الأجر الشهري للذكور 1782 دينار و الإناث الكويتيات 1271 دينار
- العمالة الكويتية في القطاع الحكومي يبلغ حجمها نحو 297.1 ألف عامل
- 81.7 بالمئة من موظفي القطاع الحكومي متعلمون ورغم ذلك الإنتاجية ضعيفة
- بيئة العمل غير منظمة بسبب ضعف التعليم وإنتشار شهاداته المضروبة